لقد شاركت المرأة المصرية علي مدار السنين فى الثورات المختلفة فقد ناضلت فى ثورة ١٩١٩ وأيضا فى مقاومة الاحتلال البريطاني والاحتلال الفرنسي وقامت بكل أعمال الدفاع المدني عند حدوث الاعتداء لثلاثي عام ١٩٥٦و شاركت المرأة المصرية كعضو فعال وأساسي فى الوطن فى أحداث الثورة المصرية منذ بدءها وحتى الآن ، وضحت بكل عزيز لديها لإنجاحها والحفاظ على مكاسبها، و تنظرالمرأة للثورة كطريق جديد ونافذة للتوسع فى مشاركتها ومساهمتها فى الحياة العامة لكي تتحقق المبادئ الأساسية المتمثلة فى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

ولذا فيتمسك المجتمع المدني بأن تعود نتائج الثورة على جميع فئات الشعب نساءاً ورجالاً وبما أن المرأة كانت جنباً إلى جنب مع الرجل وشاركت فى قيام الثورة ونجاحها لذلك نرى ضرورة استمرار دور المرأة فى بناء مستقبل الوطن ويرى التجمع المدني أيضا ضرورة التعبير عن رأى ووجهة نظر المرأة المصرية فى الإجراءات والخطوات السياسية والتشريعية المنتظر اتخاذها لبناء مصر الجديدة ،ولوحظ منذ قيام الثورة تراجعاً فى دور المرأة فلم يتم إشراكها فى العديد من اللجان والفعاليات التي جرت مثل تشكيل لجنة تعديل بعض مواد الدستور وخفض عدد النساء الوزيرات الي واحدة ولوحظ كذلك انتشار ظاهرة المطالبة بإلغاء أو تعديل العديد من التشريعات الاجتماعية التي تحمي الطفل والمرأة والأسرة والتي كافحت الحركة النسائية منذ عقود طويلة للحصول عليها.

ولذا فتطالب نساء مصر بالمطالب الاتية:

الدستور والتشريعات

"تعديل التشريعات لارساء مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص مع ضمان حق المرأة فى صياغة دستور جديد للبلاد يعكس المساواة بين الجنسين"

- أن تشارك المرأة مشاركة تعكس وزنها السكاني فى لجنة صياغة الدستور.
- أن يتم الانتخاب بالقائمة النسبية التي تتضمن نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من النساء علي القوائم.
- أن تراجع وتنقي جميع التشريعات التي تميز ضد المرأة وذلك لارساء مبدأ المساواة.
- أن يتضمن الدستور جميع المواد التي تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- أن يأخذ فى الاعتبار وضع قانون تكافؤ الفرص وتجريم التمييز المبني علي أساس الدين أو الجنس والذي وضعت مسودته مؤسسات المجتمع المدني.

التمثيل الحقيقي للمرأة

"لا للاقصاء و التمييز، تمثيل المرأة فى مختلف المجالات حق و ليس تشريف"

- أن تمثل المرأة تمثيلا يعكس وزنها السكاني فى جميع مؤتمرات الحوار والوفاق واللجان الوطنية.
- أن تمثل المرأة فى الوزارة بنسبة لا تقل عن ٤٠٪.
- ان من مباديء الثورة العدالة الاجتماعية التي يعتبر تكافؤ الفرص من ضمن روافدها الهامة ولذا فان اعتلاء الوظائف والمراكز القيادية وجميع أشكال المشاركة والعمل يجب أن يؤسس علي أساس الكفاءة .وليس علي أساس تفوق جنس علي اخر.
- يجب فتح الابواب لخريجات كليات الحقوق الاكفاء لاعتلاء مناصب القضاء أسوة بالخريجين حتي تستطيع المرأة أن تساهم مساهمة فعالة فى السلطة القضائية.

الاتفاقيات الدولية

"الالتزام بالاتفاقيات الدولية والتى تضمن مبادىء المساواة والحقوق الانسانية"

- وتؤكد النساء المصريات علي تمسكها بمباديء الاتفاقيات الدولية التي تضمن المساواة والحقوق الانسانية والتي قد انضمت اليها مصر وتعلن انه لا تراجع عنها وتري ان تمثل مصر تمثيلا جيدا فى اللجان الدولية الخاصة بالاتفاقيات الدولية جميعا وليس فقط الاتفاقيات الخاصة بالمرأة كاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، على الا يكون هذا التمثيل مقتصر على من يعملن فقط فى الجهاز الحكومي.

الاليات الوطنية المعنية بالمرأة

"انشاء آلية وطنية مرتبطة بجميع الوزارات والمحافظات لدعم وتفعيل دور المرأة"

- ندعو الي انشاء آلية وطنية تعمل علي دعم وتفعيل دور المرأة وذلك بإنشاء وزارة لشئون المرأة يسمح هيكلها بالتنسيق مع جميع الوزارات والمحافظات من أجل تحقيق تكافوء الفرص والنهوض بجميع فئات المجتمع وتحقيق الرخاء لوطننا الحبيب.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

"للمرأة حق فى فرص متساوية، قوانين عادلة، أمن مجتمعي، تعليم و رعاية صحية"

حرية - كرامة - عدالة اجتماعية

النساء شريكات فى الثورة

حرية - كرامة - عدالة اجتماعية

للنساء وللرجال

- ان المرأة تمثل ١٦٪ فقط من جملة العاملين بأجر طول الوقت ولذا فيجب الاعتراف بعمل المرأة وتشجيعها عن طريق رفع مهاراتها للالتحاق بسوق العمل الرسمي و الاعتراف بعملها فى سوق العمل غير الرسمي وحمايتها فيه فيجب اتاحة كل الفرص المتساوية للمرأة للالتحاق بسوق العمل والحصول علي التدريب والتمويل المناسب والحماية من أي شكل من أشكال التحرش التي قد تحدث أثناء العمل ويجب أيضا توفير دور الحضانة فى أماكن العمل.
- يجب مراعاة الحقوق الخاصة بالمرأة فى اطار الحقوق الصحية والحقوق التعليمية فيجب احترام وتنفيذ الحقوق الانجابية للمرأة ويجب أيضا مراجعة مناهج التعليم المختلفة حتي يرفع عنها أي ايحاءات بالتمييز ضدها.
- ان العدالة الاجتماعية تقتضي أيضا مراعاة فئات النساء المحرومات ان الثورة التي أنجحتها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي استخدمتها ومازالت تستخدمها فئات الشباب والشابات المختلفة للحفاظ علي الثورة يقتضي أن نمحو أمية النساء فى كل ربوع مصر ليتمكن من الاستفادة من ثمار الثورة.
- أهمية أن يراعي الخطاب الديني المبادئ العامة الواردة فى الدستور أو التشريعات وحقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة ولا يتعارض معها.
- ضرورة إحترام وتقوية أعمال القانون – وسرعة تنفيذ الأحكام القضائية.
- توفير الأمن المجتمعي ومنع العنف فى الأماكن العامة والعمل والأسرة.
- على الدولة أن تقوم بدور أساسي فى تغيير الثقافة الجماهيرية ولا تترك الثقافة الجماهيرية إلى فئات متطرفة تؤثر على الطبقات البسيطة بمعلومات خاطئة. وفي هذا المجال لابد من إيجاد ثقافة عامة تؤيد دور المرأة وتعترف بمساهمتها فى المجتمع وأن تعمل على تغيير الموروثات الخاطئة عن دور وصورة المرأة النمطية.

المرأة والاعلام

"اعلام يحترم عقل المرأة و المجتمع لخلق رأي عام مساند لقضية المرأة من خلال فتح حوار و نشر الوعى و تغيير الصور النمطية للمرأة"

- يجب ان تهدف سياسات الاعلام علي فتح قنوات الاعلام لحوارات مع المرأة ومنظماتها المدنية المختلفة واظهار الادوار المختلفة التي تلعبها داخل الاسرة وفي المجال العام من أجل الارتقاء بالوطن والحفاظ عليه وترسيخ صورة ايجابية للمرأة وتغيير الصورة النمطية التي طالما بثت عن المرأة وذلك من أجل خلق رأي عام مساند يجعل المرأة شريكة للرجل وليست فى موقع منافسة له.

رابطة المرأة العربية وتحالف الجمعيات النسائية فى مصر ناقشوا هذا الميثاق، ميثاق المرأة فى ٢٧ محافظة. وتم تسجيل ٣٠٠٠ سيدة ورجل من جميع أنحاء محافظات مصر بالمؤتمر الوطني للمرأة يوم السبت الموافق ٤ يونيو ٢٠١١. قامت رابطة المرأة العربية وتحالف الجمعيات النسائية فى مصر بحملة تجميع امضاءات وصلت الي ٥٠٠,٠٠٠ امضاء يوم السبت الموافق ٤ يونيو ٢٠١١.